

مرافعة محامي المتهم في الدفع بالإخلال بحق المتهم في الدفاع

الأساس الدستوري للدفع بالإخلال بحق المتهم في الدفاع .

التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي ، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا .
ويحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء .

(المادة ٦٧ من الدستور)

حق الدفاع أصالة أو بالوكالة أو بالوكالة مكفول ويكفل القانون لغير القادرين مالياً وسائل الالتجاء إلى القضاء والدفاع عن حقوقهم .

(المادة ٦٨ من الدستور)

الأساس القانوني للدفع بالإخلال بحق المتهم في الدفاع .

في غير حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة ، لا يجوز للمحقق في الجنايات أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة محاميه للحضور إن وجد .
وعلى المتهم أن يعلن اسم محاميه بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة أو إلى مأمور السجن ، كما يجوز لمحاميه أن يتولى هذا الإقرار أو الإعلان .

ولا يجوز للمحامي الكلام إلا إذا أذن له القاضي ، وإذا لم يأذن له وجب إثبات ذلك في المحضر .

(المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية)

يجب السماح للمحامي بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة ما لم يقرر القاضي غير ذلك .

وفي جميع الأحوال لا يجوز الفصل بين المتهم ومحاميه الحاضر معه أثناء التحقيق .

(المادة ١٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية)

كيف تخل المحكمة بحق المتهم في الدفاع

الحالة الأولى للإخلال بحق المتهم في الدفاع : إذا حدد محامي المتهم طلباته ودفوعة بصيغة واضحة محددة مصمم عليها وكان من شأن هذه الدفوع والطلبات تغيير وجه الرأي في القضية ولم تستجيب المحكمة ولم تعلل سبب رفض الدفع أو الطلب.

إن حضور المحامي ليس تتمه إجراءات وإنما ممارسة لأحد أهم حقوق المتهم وهو حقه في الدفاع عن نفسه . هذا الحق ذي الأصل الدستوري والرعاية القانونية ، ولكن حضور المحامي - كدفاع - لا يخوله ممارسه هذا الدور إلا إذا التزم أصول الحضور القانوني الصحيح ، وفي هذا المجال يهتما التركيز علي التزام محامي المتهم - وكذا محامي المجني عليه أو المدعي بالحقوق المدنية - بالطريقة الصحيحة لإبداء الدفوع والطلبات فيجب أن تكون هذه الدفوع والطلبات :

- ١- واضحة اللفظ والمعني دالة بطريقة مباشرة علي المطلوب منها .
- ٢- أن تكون متعلقة بالدعوى ، ويقصد بتعلق الدفع أو الطلب بالدعوى أن تكون مؤثرة في مجري الدعوى إذا ما استجابت لها المحكمة .
- ٣- أن تبدي في التوقيت المحدد لها قانوناً . فالثابت أن الدفوع الإجرائية يجب أن تبدي قبل التطرق الي الموضوع والإسقاط الحق في إبدائها .

وفي ذلك قضت محكمة النقض :

إذا كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن أستهل مرافحته طالباً البراءة تأسيساً على ما مفاده أنه يتعين عدم الاعتداد بما يصل من معلومات عن المصدر السري الذي يهدف دائماً إلى الوشاية ، فهي كما تحتمل الصدق فإنها تحتمل الكذب أيضاً ثم أستصدر إلى دفاعه الموضوعي وختم مرافحته - على ما جاء بذلك المحضر - بالدفع ببطلان القبض والتفتيش

لعدم جدية التحريات فإن المستفاد من سياق ما سلف أن هذا الدفع هو في حقيقته دفع بطلان الإذن الصادر من النيابة العامة بتفتيش الطاعن لعدم جدية التحريات التي بنى عليها ، ولا يغير من تلك الحقيقة ورود عبارته على النحو الذي وردت به بمحضر الجلسة إذ العبرة في مثل هذا الدفع هي بمدلوله لا بلفظه ، ما دام ذلك المدلول واضحاً لا لبس فيه .

□ الطعن ٥٥٩ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٠٠٢/٥/٣ □

الدفع ببطلان كافة الإجراءات التي أتبع مع المتهم : خطأ

إبداء الدفع أو الطلب في عبارة مرسلة مجهلة لا يجعله جدياً تلتزم المحكمة بالرد عليه.

لما كان ما ورد بمحضر الجلسة على لسان المدافع عن الطاعن من أنه يدفع ببطلان كافة الإجراءات التي أتبع مع الطاعن فقد سبق في عبارة مرسلة مجهلة مما لا يعد دفعاً جدياً تلتزم المحكمة بالرد عليه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولاً .

□ الطعن ٢٣٥٢ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠١/١/٤ □

وفي تأكيد ما سبق قضت محكمة النقض أيضاً :

إذا كان لا يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أي منهما دفعاً ببطلان التفتيش ، بل إن كل مل قاله المدافع عنه في هذا الخصوص " والتصوير الصحيح أن القوة نزلت في السوق وأخذت تفتش في خلق الله تفتيشاً باطلاً بالطبع ثم كان الحشيش من نصيب هذا المتهم التعس " الأمر الذي لا يعدو القول المرسل على إطلاقه دون أن يحمل على الدفع الصريح ببطلان التفتيش ، أو أن يشتمل على بيان ما يرمى إليه منه - إذا كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن من نعي على الحكم لانتفاته عن الرد على الدفع ببطلان التفتيش لا يكون له محل .

□ الطعن ٧١٣٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٩ □

النعي على مسلك محرر المحضر في جمع المعلومات والتحريات - مجرد التعيب - قول مرسل لا

يحمل على الدفع الصريح ببطلان إذن التفتيش الذي يجب إبداءه في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه .

لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان إذن التفتيش ، وكان هذا الدفع من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضي تحقيقاً تتأى عنه وظيفة هذه المحكمة ، ولا يقدر في ذلك أن يكون الدفاع عن الطاعن قد ضمن مرافعته نعيّاً على مسلك الشاهد في استقاء تحرياته ولهفته في استصدار إذن التفتيش وصدوره بناء على ذلك ، إذ هو قول مرسل على إطلاقه لا يحمل على الدفع الصريح ببطلان إذن التفتيش الذي يجب إبداءه في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه .

□ الطعن ١٢٩٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٧٨ □

الحالة الثانية للإخلال بحق المتهم في الدفاع: إذا سمحت المحكمة لمحامي واحد بالدفاع عن متهمين أو عدة متهمين تتعارض دفوعهم وأوجه دفاعهم الموضوعي .

إن الدفع بالإخلال بحق المتهم في الدفاع يعني أن المحكمة لم تخول دفاع المتهم الفرصة كاملة لإثبات براءة المتهم وبالأدنى تحديد النطاق الصحيح لمسئوليته . هذا المعنى هو المقصود المباشر أو الفوري لحق الدفاع . وعلي جانب آخر أكثر أهمية يجب أن يكون لكل متهم دفاعه الخاص - محامي خاص - إذا ما كان دفاع أحدهما يستوجب مسؤولية الآخر ، ففي هذه الحالة - حالة تعارض خطط الدفاع - يجب أن يكون لكل متهم محام خاص به ، لذا إذا سمحت المحكمة لمحامي واحد بالدفاع عن أكثر من متهم بين مصالحهم تعارض كان ذلك إضراراً بصالح الموكل .

وتطبيق ذلك وكما أفصحت محكمة النقض :

إن إسناد تهمة إحراز جوهر المخدر المضبوط إلى الطاعنة وتهمة حيازة ذات المخدر إلى زوجها يقوم به التعارض الذي قد يقضى أن يكون لأحدهما دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر بحيث

يتعذر على محام واحد أن يتولى الدفاع عنهما معاً مما كان يستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر حتى تتوافر لمحاميه الحرية الكاملة في الدفاع في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها. ومتى كانت المحكمة لم تلتفت إلى ذلك وسمحت لمحام واحد بالمرافعة عن كليهما مع قيام هذا التعارض فإنها بذلك تكون قد أخلت بحق الدفاع ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

(الطعن ١٨٨٥٤ لسنة ٧١ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١٧)

الحالة الثالثة للإخلال بحق المتهم في الدفاع: إذا رفضت المحكمة طلباً من شأن الاستجابة إليه تغيير وجه الرأي في الدعوى .

وفي ذلك قضت محكمة النقض بخصوص طلب محامي المتهم لإجراء معاينة :

لما كان البين من محضر جلسة المحكمة أن الطاعن لم يطلب إجراء معاينة لمكان الضبط بل عيب النيابة إذ أغفلتها، فإنه لا يكون له أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه ، فضلاً عما هو مقرر من أنه متى كان طلب المعاينة لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود فإنه يعتبر - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة بعد أن أثبت الحكم ضبط الطاعن محرراً المخدر بمحبسه - دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بإجابته ولا بالرد عليه .

(الطعن رقم ٦٤٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩)

شروط التزام المحكمة بالاستجابة إلى طلب الدفاع بإجراء معاينة - أو أي طلب آخر .

أولاً :: أن يتجه الطلب إلى نفي الفعل المكون للجريمة لا إلى استحالة حصول الواقعة فإذا كان مقصوداً بالطلب إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بإجابته ولا يستلزم منها رداً صريحاً .

ثانياً :: أن يبدي الطلب في صياغة واضحة محددة دالة على المقصود منها وأن يصمم الدفاع

عليها ، ويكون تصميم الدفاع علي تنفيذ الطلب أساسا لعدم السير في إجراءات الدفاع حتى تنفيذ المطلوب ، وأن يكون حال استكمال المرافعة طلباً أساسياً يصر الدفاع عليه .

وفي بيان هذه الشروط وضرورة توافرها قضت محكمة النقض

من المقرر أن طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود. بل كان مقصودا به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته - بفرض طلبه - ولا يستلزم ردا صريحا، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستنادا من حكم الإدانة، ولما كان البين من أسباب الطعن أن نص الدفاع في هذا الخصوص ، لا يعدو الهدف منه التشكيك في أقوال شاهد الإثبات ، وكانت محكمة الموضوع قد اطمأنت إلى صحة الواقعة إلى الصورة التي رواها الشاهد فانه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها، ويضحى ما يثبته الطاعن في هذا الصدد على غير سند.

(الطعن ٤٥١٧ لسنة ٥١ ق-جلسة ١٠/٢/١٩٨٢)

شروط التزام المحكمة بالاستجابة إلى طلب الدفاع بإجراء معاينة - أو أي طلب آخر .

أولا ::: أن يتجه الطلب إلى نفي الفعل المكون للجريمة لا إلى استحالة حصول الواقعة فإذا كان مقصودا بالطلب إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة فان مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعياً لا تلتزم المحكمة بإجابته ولا يستلزم منها ردا صريحا.

ثانياً ::: أن يبدي الطلب في صياغة واضحة محددة دالة علي المقصود منها وأن يصمم الدفاع عليها ، ويكون تصميم الدفاع علي تنفيذ الطلب أساسا لعدم السير في إجراءات الدفاع حتى تنفيذ المطلوب ، وأن يكون حال استكمال المرافعة طلباً أساسياً يصر الدفاع عليه .

إذا كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن أستهل مرافعته طالباً البراءة تأسيساً على ما مفاده أنه يتعين عدم الاعتداد بما يصل من معلومات عن المصدر السري الذي يهدف دائماً إلى الوشاية ، فهي كما تحتمل الصدق فإنها تحتمل الكذب أيضاً ثم أستصدر إلى

دفاعه الموضوعي وختم مرافعته - على ما جاء بذلك المحضر - بالدفع ببطلان القبض والتفتيش لعدم جدية التحريات فإن الاستفادة من سياق ما سلف أن هذا الدفع هو في حقيقته دفع ببطلان الإذن الصادر من النيابة العامة بتفتيش الطاعن لعدم جدية التحريات التي بنى عليها ، ولا يغير من تلك الحقيقة ورود عبارته على النحو الذي وردت به بمحضر الجلسة إذ العبرة في مثل هذا الدفع هي بمدلوله لا بلفظه ، ما دام ذلك المدلول واضحاً لا لبس فيه .

□ الطعن ٥٥٩ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٠٠٢/٥/٣ □

الطلبات

يحدد الأستاذ المحامي طلباته بشكل واضح ودقيق ، وفي حالة تعدد هذه الطلبات ترتب منطقياً بحيث يكون الطلب الأصلي أولاً ، ثم الطلب الاحتياطي ، ثم الطلب علي سبيل الاحتياط ، وأهمية صياغة الدفع بشكل واضح ودقيق تبرز إذا قضت المحكمة بغير ما يطلبه المحامي ، فيكون إثبات الطلبات بهذه الصياغة تكفه للطعن علي الحكم ، ولا نغالي إذا قررنا أن غالب القضايا التي ترفض فيها الطعون بالنقض ترد الي عدم إثبات الطلبات بشكل دقيق وعدم التصميم عليها .